الحكم المحلي مفتاح التنمية في اليمن!!

السيناريوهات التي طرحت لشكل الدولة اليمنية الحديثة كثيرة غير أن سيناريو الأقاليم يبدو الأقرب والأنسب لليمن الواحد لكن وفق شروط ومعايير تضمن المواطنة المتساوية لكل اليمنيين من حيث الحقوق والواجبات وحرية التنقل والعيش والاستثمار والحصول على الخدمات وفي نفس الوقت تحقق شروط ومبادئ الدولة المدنية الهدف الاسمى لكل اليمنيين وهذا لن يتم إلا وفق رؤى مدروسة غير متسرعة وتهيئة الأوضاع للنظام الجديد من خلال فترات زمنية لكل مرحلة.

استطلاع/ عبدالله الخولاني

إن نظام الأقاليم يتمحور حول تحقيق اللامركزية بهدف إحداث تنمية محلية يلمسها المواطن البسيط وفق نظام اقتصادي حيوي متداخل يعمل على التبادل المنفعي بين المجتمعات في الأقاليم المختلفة في إطار الدولة الواحدة .

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور حامد مبارك أن النظام الاقتصادي لن يتغير في إطار الأقاليم إذا تم المواءمة بين الدستور الاتحادي والقوانين المركزية وبين الأقاليم لأن الدولة ستكون دائرة جمركية واحدة كما أن حرية التنقل والعيش والاستثمار مكفولة لكل مواطن يمني كما أن التنافس بين الأقاليم سيكون على جذب الأموال المحلية والخارجية وهذا سيضمن مرونة القوانين وعدم تعقيدها مع مراعة الخصوصية لكل إقليم.

الازدهار

وطبقا للخبير الاقتصادي مبارك فإن نظام الأقاليم يؤدي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي كونه يزيل الحواجز التي تعيق التجارة الداخلية ويضمن حماية الحريات الشخصية من انتهاكات السلطات السياسية كما يشكل بيئة مناسبة لنمو المؤسسات الاجتماعية وذلك لأنه يلبي متطلبات التكوين الحقيقي للممارسات السياسية والاجتماعية، وهو يعزز مسيرة التعاون والعدالة وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات كالرقابة والتشريع، وتنفيذ المشاريع وتمويلها وتحقيق التقدم في كافة المجالات وحماية المواطنين من هيمنة الحكومة المركزية من خلال انتقال جزء من سلطاتها إلى الأقاليم .

ويستطرد بالقول :إن نظام الأقاليم يزيد من فرص مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار التي تحصل بتأن من خلال التداول بين مؤسسات الأقاليم والمؤسسات المركزية فتتشكل الصورة الكلية للدولة .

الثروة

الثروات السيادية مثل النفط والغاز والمعادن وغيرها تعتبر ملكا للشعب وليس للإقليم الموجود بها الثروة وهنا يتحقق مبدأ التوزيع العادل للثروة حتى لو تم إعطاء ميزات للإقليم التي توجد بها هذه الثروة ولكن التوزيع سيكون عادلا بين أفراد المجتمع على مستوى الأقاليم ولن يكون هناك مجال للتحايل كما يؤكد الدكتور عبدالله المليكي ,ويرى بأن الممارسة النموذجية تقتضي أن تقوم الحكومة المركزية بإعادة توزيع الثروة بما يحقق الصالح العام الذي يشكل المهمة الأولى لها من أجل رفع التمييز عن فئات الشعب التي حرمت من إمكانات الدولة سابقا، ويضيف: إذا كانت خيارات المواطنين مختلفة تبعا لكل إقليم بسبب عوامل داخلية أو خارجية كالموقع الجغرافي واختلاف العادات والتقاليد فيُفضل أن تقوم الحكومة المركزية باتخاذ قرارات تراعي الاختلاف والخصوصية والعادات والتقاليد

إدارة مرنة

يتفاءل الكثير بنظام الأقاليم باعتباره طوق نجاة من المركزية الإدارية فالموارد الاقتصادية تحتاج إلى إدارة و قوانين مرنة وتنافسية إيجابية حتى تكون ناجحة وذات جدوى اقتصادية ولا شيء يحقق المرونة الاقتصادية والإدارية أكثر من نظام الأقاليم كما يؤكد الخبير الوطني عبدالواسع الخطيب الذي يعتبر حكم الأقاليم أحد وسائل توسيع قاعدة الديمقراطية وتحقيق مبدأ مشاركة أفراد المجتمع في إدارة شئون الحكم في كل المستويات وهذه المشاركة لا تؤدي إلى زيادة الشعور بالكرامة لدى المواطنين بل تنمي روح الجماعة وتؤمن فرص رقابة شعبية محلية على تنفيذ المشاريع وهي فوق ذلك تهيئ فرصاً أكبر لوضع برامج واقعية تتفق مع حاجات المواطنين المحلية الحقيقية.

نجاح

ولضمان نجاح نظام الأقاليم اقتصاديا وفقا لخبراء الاقتصاد يجب أن تكون القوانين الصادرة في الأقاليم منسجمة مع أحكام الدستور الاتحادي، غير متعارضة مع احكامه ومن ثم يعتبر الدستور هو مصدر جميع القوانين والتنظيمات داخل الدولة الواحدة، ومن هنا تأتي أهمية الرؤية الاقتصادية التي يجب الاتفاق عليها قبل طرحها في مشروع الدستور اليمني الجديد مع أهمية تحديد المسار المستقبلي للبلاد في المجال الاقتصادي وتحديد حقوق وواجبات مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وفي مقدمتهم الدولة والقطاع الخاص، وضمان آليات مناسبة للتوزيع العادل لثمار التنمية ,ونظراً لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اليمن تبرز أهمية تحديد الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها ثم شكل النظام الاقتصادي الذي سيتم التوافق عليه (أو على الأقل ملامح هذا النظام) كون ذلك سيحد من الاختلالات والاختلافات مستقبلاً كون النموذج الاقتصادي التنموي الجديد يتطلب بالضرورة التزاماً دستورياً من قبل الدولة بالتنمية الاجتماعية، والفاعلية الاقتصادية التنموية.

أمين العاصمة يؤكد أهمية رفد سوق العمل بالعمالة المدربة

قاسم الشاوش

افتتح أمين العاصمة عبدالقادر علي هلال بأمانة العاصمة أمس مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال لتدريب القوى العاملة والشباب..

وفي حفل الافتتاح أكد أمين العاصمة أهمية المشروع ودوره الهام والذي يأتي كاستجابة عملية للحاجة الملحة لتلبية متطلبات سوق العمل برفدها بالعمالة المدربة لمواكبة المشاريع بمختلف أنشطتها.. مشيرا إلى أن اليمن نجحت في التحدي من خلال مشروع بنك الامل للتمويل الاصغر وقدمت نموذج ناجح في اليمن وخارج اليمن..

وقال: نحن في المجلس المحلي بأمانة صنعاء نخصص جزءاً من عملنا في التنمية الاجتماعية كون فلسفة العمل البلدي لا تقوم بالغوص عميقا في انشاء مشاريع البنية التحتية فقط وانما في العمل الاجتماعي واول بوابة للعمل الاجتماعي هي القدرة على الانتاج..

وأشار هلال إلى ضرورة وجود آلية لإخراج الشباب وخريجي الجامعات من حالة اليأس والاحباط إلى شباب منتج كون اليمن لديها كثير من الفرص التي يمكن أن تجعل من الشعب فاعلا ومنتجا في بلده دون الحاجة إلى الهجرة والعمل في دول الجوار وغيرها من الدول..

من جانبه أشار رئيس القسم السياسي بالسفارة الأميركية بروس نيلسون إلى أهمية المشروع في حياة الافراد وذلك عبر تعزيز مهارات ريادة الاعمال وبناء مؤسسات قوية ومستدامة في اليمن ..لافتا إلى اهتمام الولايات المتحدة بدعم المشاريع الاقتصادية التي من شأنها بناء قدرات الشباب من خلال مواصلة التعليم ومناصرة القضايا المهمة للمدنيين اليمنيين والعمل على تمكين المرأة والشباب في اليمن..

من جهته أشار المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند" ناصر القحطاني إلى أهمية المساهمة في توفير الخدمات غير المالية وربطها بالخدمات المالية.. وقال: نحن ننظر إلى اليمن باعتباره مصدر التنمية من خلال قدرات ومهارات الشباب اليمني فضلا عن جودة التشريعات الخاصة بالبنك المركزي اليمني .. لافتا إلى أنه يوجد اليوم 7 بنوك في الوطن العربي بعد أن بدأت التجربة في اليمن من خلال بنك الأمل ونجحت بامتياز..

الحديدة تنتج 40 % من احتياجات اليمن الغذائية

يحيى كرد

أكد وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الإنتاج الزراعي المهندس عبد الملك الثور أن محافظة الحديدة تنتج 40 % من مختلف المحاصيل الزراعي والحيوانية على مستوى محافظات الجمهورية وبالرغم من هذه الإمكانيات الزراعية الهائلة الا أن المواطنين يعدون من أفقر مواطنين على مستوى محافظات الجمهورية ويعاني الأطفال في هذه المحافظة من سوء تغذية شديد وهذا يؤكد بأن هناك مشكلة حقيقية بحاجة الى حلول ومعالجة.

وأشار الثور في كلمته التي ألقاها في حفل افتتاح ورشة عمل تدريبية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية التي بدأت أمس وتنظمها منظمة (الفاو) بالتعاون مع وزارة الزراعة والري على مدى أربعة أيام بمشاركة 22 مشاركا ومشاركة من يمثلون الجهات المختصة بالتغذية بمحافظة الحديدة وتعز وصنعاء وأب وريمة على أهمية هذه الورشة التي سيتخللها اكساب المشاركين بالمفاهيم الأساسية للأمن الغذائي والتعرف على تحليل وضع الامن الغذائي وتعزيز قدرات العاملين في هذا المجال من مختلف الجهات المختصة ورفدهم بالعارف والمهارات الضرورية التي من شأنها تحسين واستخدام التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي .

كما القيت العديد من كلمات من قبل هاشم عبدالرزاق العزعزي وكيل محافظة الحديدة المساعد والدكتور عبدالسلام الطيب رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة وفؤاد الدومي الممثل المقيم لمنظمة الزراعة والأغذية الفا وتطرقت جميعها إلى أهمية هذه الورشة التي سيتم فيها اكساب المشاركين المعارف والمهارات حول كيفية معالجة المسائل الخاصة بالأمن الغذائي باتباع نهج متعدد القطاعات والتخصصات وتحليل حالة الأمن الغذائي للوضع الحالي باستعمال المعلومات والبيانات المتوفرة ، وتعزيز عملية التواصل والتشبيك في تبادل المعلومات . مشيرين الى أن الورشة تقام في الحديدة كونها من أشد المحافظات فقراً وخاصة في مناطق الأرياف التي تشكل 70% من عدد السكان المحافظة.

توقيع اتفاقية تعاون لإصدار المواصفة القياسية للعسل والبن اليمني

قاسم علي

وقعت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة و صندوق الفرص الاقتصادية أمس بصنعاء اتفاقية تعاون فني لإصدار المواصفة القياسية لعسل النحل والبن اليمني..

وتهدف الاتفاقية التي وقعها عن الهيئة نائب مدير عام الهيئة ابراهيم الحشف وعن الصندوق المدير التنفيذي فوزي التوي ، إلى دعم صغار المنتجين المزارعين سواء نحالين او مزارعي البن عبر إعداد مواصفة تتناسب مع الاحتياجات الوطنية وخصائص الجودة التي يتمتع بها العسل والبن اليمني.. كما ستسرع الاتفاقية من إصدار هذه المواصفة واعتمادها على المستوى الإقليمي بما يسهل من انسياب البن اليمني والعسل إلى الأسواق الخليجية والأسواق التصديرية الأخرى، فضلا عن أنها ستدعم الحفاظ على الخصائص العالية للجودة خاصة في ظل غزو الاسواق للعسل المغشوش سواء العسل اليمني او المستورد..

وأكد نائب مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والحفاظ على سمعة العسل اليمني"مشيرا إلى أنه سيتم إصدار مواصفة لعسل النحل متوافقة مع المواصفات الدولية لكي تتمكن الهيئة من العمل على اعتمادها لاحقا على مستوى اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي عبر هيئة التقييس الخليجية..

ونوه بأن الهدف من هذا المشروع الذي تنفذه الهيئة بالتعاون مع صندوق الفرص الاقتصادية وخبرات محلية وخارجية ،هو ضمان لتسهيل نفاذ المنتجين إلى الأسواق التصديرية المستهدفة وإزالة العوائق الفنية التي تعترض تصديره للبلدان المستهدف التصدير إليها، وكذا حمايتهما من القوة التنافسية في الأسواق العالمية..

إلى ذلك أشار المدير التنفيذ للصندوق إلى أن الصندوق يستهدف صغار المزارعين والصيادين وأصحاب المشاريع الصغيرة خاصة في الأرياف والمناطق الساحلية ،منوها بان الصندوق يسعى بشكل مهني الى تطوير سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية والسمكية..

تصوير فواد الحرازي

لـ(الثورة) أن مشروع المواصفات التي يتم إعدادها للعسل والبن اليمني تحتوي على الشروط والمتطلبات القياسية ومعايير الجودة التي يتمتع بها المنتجون الذين يمثلون أهمية اقتصادية عالية وميزة تنافسية في الأسواق التصديرية .. مشيرا انه سيتم خلال الشهرين القادمين إصدار مواصفة خاصة بعسل النحل اليمني الذي سيشكل نقلة نوعية لاحتوائها على خصائص الجودة التي يحتويها العسل اليمني ويتم تسويقها داخليا وخارجيا

افتتح مكتب وكالة «جي أي زد»

محافظ عدن يبحث مع السفير الألماني دعم ألمانيا الاتحادية لجهود التنمية بالمحافظة

عدن/سبأ

بحث محافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد مع مفوض منطقة الشرق الأوسط ومنطقة المغرب بوزارة الخارجية الألمانية السفير بورس روجه وسفير ألمانيا الاتحادية بصنعاء هولجر جرين أمس إمكانية دعم المانيا الاتحادية لجهود التنمية في محافظة عدن وتهيئتها لتصبح مدينة عالمية وإقليما اقتصاديا.

وخلال اللقاء استعرض المحافظ رشيد الجهود التي تبذل في محافظة عدن لتفعيل نشاط الميناء وتأهيل المطار والحد من مشكلة البطالة الى جان السعي لتخفيف حدة الاحتقان الذي يرتبط بالجانب الخدمي والمعيشي بشكل أساس.

وأشار المحافظ إلى أن عدن أكثر من غيرها من المدن بحاجة الى استعادة مكانتها الاقتصادية والعمل على تحويلها الى مدينة عالمية اقتصاديا بحكم موقعها الاستراتيجي، مضيفا أن الحوار الوطني كان فرصة لالتقاء اليمنيين وتدارس مشاكلهم.

من جانبهما اكد السفيران روجه وجرين موقف بلادهما الداعم للتسوية السياسية في اليمن ومباركة نجاح الحوار الوطني واستمرار فعالياته كفرصة لاستعادة الثقة بقدرة الشعب اليمني على حل مشكلاته والتفرغ للتنمية للخروج بالبلد من دوامة الصراعات.

وجددا استعداد برلين للوفاء بما تعهدت به من مساعدات لليمن في مجال التنمية.

من جانب آخر، افتتح محافظ عدن المهندس وحيد علي رشيد مساء أمس مكتب الوكالة الدولية للتعاون الدولي (جي آي زد) في عدن والذي كان قد توقف نشاطه في المحافظة في مارس 2011م بسبب الأوضاع الأمنية.

واطلع محافظ عدن ومعه سفير ألمانيا الاتحادية بصنعاء هولجر جرين ومفوض منطقة الشرق الأوسط ومنطقة المغرب بوزارة الخارجية الألمانية السفير بورس روجه، على أقسام المكتب.

واستمع من المدير الإقليمي للوكالة في اليمن ميشال نيبلون إلى شرح حول عمل الوكالة سابقاً وخططها المستقبلية في مجالات التنمية ودعم المجتمع المحلي والمشاركة في إعادة تأهيل البنى التحتية للعديد من الخدمات .

وبهذه المناسبة أشار محافظ عدن إلى أن إعادة افتتاح المكتب من شأنه الإسهام في تعزيز عملية التنمية بالمحافظة والمحافظات المجاورة لها، مؤكداً استعداد المحافظة تقديم المزيد من التسهيلات اللازمة لإنجاح عمل الوكالة وتوسيع نشاطها.

التأهيل المسبق الخاص بحسب الاحتياجات المدونة في الجدول ادناه

تعمل منظمة رعاية الأطفال في اليمن منذ العقود القليلة الماضية في المجال الانساني وهي في طور اعداد قائمة منتقاة للموردين الذين سيتعاملون مع مكاتبها المنتشرة في ثمان محافظات من محافظات الجمهورية اليمنية ومن المفترض ان يقوم الموردين بتوفير الخدمات او السلع /البضائع التالية :

- مواد قرطاسية.	- تأجير مركبات.	مستلزمات نظم المعلومات وأجهزة الكمبيوتر	مستلزمات نظم المعلومات وأجهزة الكمبيوتر	- وجبة طعام (غداء وفطور (سفري).	- خدمات فندقية.	- مواد تنظيف واحتياجات المطبخ.

فعلى من يرغب التقدم الى العناوين المدونة لأخذ الوثائق ذات العلاقة مقابل مبلغ وقدره (٢٠٠٠ريال) غير قابل للاسترجاع وذلك خلال الفترة من ١١/مايو/٢٠١٣م الى ٢٠/مايو /٢٠١٣م مع العلم أن الخميس والجمعة اجازة ويشترط في المتقدمين ان يكون لديهم :

١- مكاتب مسجلة مع الجهات الرسمية في الحكومة اليمنية.
٢- سجل ضريبي ساري المفعول.
٣- سجل تجاري ساري المفعول ومعتمد لدى الهيئة التشريعية اليمنية.

والعناوين هي كالتالي :

> الشخص المسئول	> العنوان	> ارقام الهاتف :	الشخص المسئول	العنوان:	> ارقام الهاتف :
سامية العنسي	صنعاء ، فج عطان، شارع رقم ٢٨ المتفرع من شارع بيروت.	٠١-٤٢٧٧٤٤/٥٥	عارف العشبي	عمران	٠٧-٦١٢١٤٣ تحويلة (١٠٨)
بسام الشرجبي	الحديدة بالقرب من مكتب منظمة اليونيسف التجاري	٠٣-٢١٩٧٧٢	عمار فارس	عدن (وكذلك مكتب لحج).	٠٢-٢٣١٥٨٥
عبداللطيف علي	حرض ،حجة، منطقة ميوتبانك،بجانب مكتب منظمة اليونيسف	٠٧-٢٤٦٢٨٧	عبدالرحيم المخلافي	تعز	٠٤-٢٣٠٨٧٠
جمال هيجان	صعدة	٠٧-٥١٣٢٨١			

الرجاء ارسال وثائق المناقصة معبأة كاملة مع الوثائق المؤيدة ونبذة عن شركتكم في مظاريف مختومة بالشمع الاحمر .
علما أن آخر موعد لاستلام الوثائق الساعة الرابعة ولنصف عصرا بتاريخ ٢٥/مايو ٢٠١٣م الى العناوين المرفقة بالمظاريف.